دور الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي

The role of economic diplomacy in achieving economic take-off in Algeria under the economic recovery program

حكيم بوحرب [1]*

[1] جامعة علي لونيسي البليدة 2 (الجزائر)، h.bouharb@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام:2021/11/25 تاريخ القبول: 2021/12/14 تاريخ النشر: 2021/12/30

ملخص:

استهدفت الدراسة تحديد طبيعة العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية و تحقيق أهم مبتغى اقتصادي ألا وهو الاقلاع الاقتصادي، و لتحقيق أهداف الدراسة تناولنا الجانب النظري المؤطر للعلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية واستراتيجية تحقيق الإقلاع الاقتصادي، كما قمنا بتحليل دور الدبوماسية الاقتصادية في تحقيق مساعي الإقلاع الاقتصادي في ظل تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020 – 2030. تم الاستعانة في هذه الدراسة بالمنهج الوصفي في الإحاطة بالجوانب النظرية للدراسة و المنهج التحليلي في تحليل دور الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الجزائر.

أظهرت نتائج الدراسة مؤشرات تحسن في أداء الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية و دورها في دعم التوجه نحو الإقلاع الاقتصادي، غير أن تنمية هذا الدور و تعزيزه يستوجب توفير مجموعة من الشروط و المتطلبات البنيوية و الهيكلية خاصة للقطاعات التي يرتكز عليها برنامج الإنعاش الاقتصادي .

كلمات مفتاحية:الدبلوماسية الاقتصادية. الإقلاع الاقتصادي، الصناعة، التجارة، الجزائر.

تصنيفات JEL : O، 01، 01

Abstract:

The study aimed to determine the nature of the relationship between economic diplomacy and achieving the most important economic goal, which is economic take-off, In order to achieve the objectives of the study, we dealt with the theoretical aspect framing the relationship between economic diplomacy and the strategy of achieving economic take-off. We also analyzed the role of economic diplomacy in achieving economic take-off endeavorsIn light of the implementation of the Economic Recovery Program 2020-2030.In this study, the descriptive approach was used to cover the theoretical aspects of the study and the analytical approach in analyzing the role of economic diplomacy in achieving economic take-off in Algeria.

The results of the study showed indicators of improvement in the performance of Algerian economic diplomacy and its role in supporting the trend towards economic take-off. However, the development and strengthening of this role requires the provision of a set of structural and structural conditions and requirements, especially for the sectors on which the economic recovery program is based.

Keywords: Economic diplomacy. Economic take-off, industry, commerce, Algeria.

JEL Classification Codes: O, 01, 01

*المؤلف المرسل .

1.مقدمة:

يمثل الإقلاع الاقتصادي الأولوية في أجندة الاستراتيجيات الاقتصادية للدول في الوقت الحالي الذي تسوده اضطرابات و تقلبات اقتصادية حادة، ويقتضي تجسيده العمل على المستويين الاقليمي والدولي، حيث أن ذلك يكون على مستوى مداخل خطط الإنعاش وعلى مخارجها ، ومراد الدبلوماسية الاقتصادية في هذه فترة تجسيد خطط الإنعاش الاقتصادي إعادة توزيع أوراق القوة في عالم مترابط اقتصاديا يستند فعلاً وبقدر كبير إلى المعيار الاقتصادي.

في إطار سعي الجزائر لتحقيق مكتسبات اقتصادية من خلال تطبيق الإقلاع الاقتصادي ينبغي عليها استيعاب هذه الدبلوماسية الاقتصادية باعتبارها عاملاً أساسياً من عوامل النفوذ والنمو الاقتصاديين، وكذلك آلية تفاوضية تتيح منافذ لتعزيز قوة التصدير.

يتم البحث بشكل متزايد في دور الدبلوماسية الاقتصادية في الاقتصاد الدولي، حيث ركزت أجندة البحث حتى الآن على العلاقة بين الشبكة الدبلوماسية والتجارة الثنائية والأنشطة المنظمة داخل تلك الشبكة..

على ضوء ما سبق قمنا بطرح الإشكالية الرئيسية التالية :

إلى أي مدى يمكن للتوجهات الحديثة للدبلوماسية الاقتصادية ان تساهم في تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر؟

و للإلمام بجوانب الدراسة ارتأينا طرح الإشكاليات الفرعية التالية:

- ما مدى فاعلية الدبلوماسية الاقتصادية في دعم معدلات النمو الاقتصادي ؟
- ما طبيعة العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية و تحقيق الإقلاع الاقتصادي من المنظور النظري ؟
- الى أي مدى يمكن للتوجهات الحديثة للدبلوماسية أن تساهم في تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر ؟

للإجابة على هذه التساؤلات قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- تحتل الدبلوماسية الاقتصادية مكانة هامة في تجسيد التطلعات الاقتصادية من خلال العديد من المداخل، و التي أهمها التأثير على هوامش التجارة،ولها فاعلية في تعزيز الحجم المتداول للمنتجات المتداولة دوليًا، و في المطلق فهي أداة هامة لبلوغ معدلات النمو المنشودة؛
- الدبلوماسية الاقتصادية تتدخل في العديد من الأنشطة الاقتصادية فهي أداة ذات تأثير قبلي على عمليات الإنتاج من خلال تسهيل عملية الحصول على سلاسل التوريد، وأيضا لها تأثير على ظروف الإنتاج من خلال الاحتكاك الدولي، وإضافة إلى تأثيرها على ظروف المنافسة الدولية من خلال دعم إمكانية اقتحام أسواق غير متاحة؛

- سعت الجزائر إلى تحقيق الاقلاع الاقتصادي من خلال خطة الانعاش الاقتصادي 2020 – 2030 و التي من بين بنودها دعم الدبلوماسية الاقتصادية، حيث عولت الجزائر على هذه الاخيرة كألية داعمة لتحقيق تسريع لمراحل النمو و الرفع من معدلاته، و ذلك من خلال تعزيز إمكانيات التصدير و تعزيز المعاملات الاقتصادية الدولية.

هذا وتهدف دراستنا لتحقيق الأهداف التالية:

- الالمام بالإطار النظري لكل من الدبلوماسية الاقتصادي و للإقلاع الاقتصادي؛
- التعرف على أهم الاجتهادات الفكرية المفسر ة لطبيعة العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية و تحقيق شروط الاقلاع الاقتصادي؛
- تبيان طبيعة دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية الحديثة في تحقيق الاقلاع الاقتصادي في خضم تنفيذ خطة الانعاش الاقتصادي 2020 – 2030، خاصة في ظل التعديلات التي مست استراتيجية تقوية الدبلوماسية الاقتصادية على المستويين المحلي و الاجمالي .

2.مفهوم ومكونات الدبلوماسية الاقتصادية

تناولت أحدث الأدبيات حول الدبلوماسية الاقتصادية مدى تأثير الدبلوماسية الاقتصادية على التنمية الاقتصادية و على هوامش التجارة، و مسألة ما إذا كانت الدبلوماسية الاقتصادية أكثر فاعلية في تعزيز الحجم المتداول للمنتجات المتداولة دوليًا بالفعل مع الشركاء التجاريين الحاليين، أي زيادة الهامش المكثف، أو أن الدبلوماسية الاقتصادية أكثر فاعلية في إنشاء علاقات اقتصادية و تجارية دولية جديدة عن طريق زيادة عدد المنتجات المتداولة حديثًا أو بسبب دخول أسواق جديدة، أي زيادة هامش التجارة الواسع.

1.2. تعريف ونشأة الدبلوماسية الاقتصادية

في مواجهة الترابط الاقتصادي والسياسي المتزايد للأسواق والدول، يتعين على الشركات والحكومات على حد سواء التعامل مع بيئة ما بعد الحداثة هذه التي تتميز بعلاقات مجزأة وتعقيدات متزايدة؛فهي بحاجة إلى إيجاد طرق للتفاعل بشكل فعال مع "الخصوم" غير الحكوميين مثل مجموعات الضغط التابعة للمنظمات غير الحكومية وللتعامل بكفاءة مع جمهورهم، سواء كانوا عملاء أو مواطنين الذين يطلبون خدمات أفضل وأسرع وأوسع من الحكومات والشركات على حد سواء.

تقوم مجموعات المنظمات غير الحكومية هذه ذات الكفاءة العالية والمتصلة بشبكة جيدة بمراقبة وتقييم أداء الحكومات والمؤسسات وتطالب بمزيد من المساءلة والشفافية في أعمالها.

تحتاج الحكومات والشركات عبر الوطنية والمنظمات غير الحكومية عبر الوطنية على حد سواء إلى خبرة دبلوماسية بناءة من أجل إدارة التعقيدات والشكوك في عالم اليوم المعولم ومن أجل منع العديد من النزاعات

السياسية المحتملة من الاندفاع إلى العنف والفوضى(Raymond Saner, 2003, p. 4).

الدبلوماسية الاقتصادية نشاط متعدد الألوان، يسهل وصفه بضربات فرشاة واسعة، لكن من الصعب تحديده بدقة من منظور أعضاء الخدمات الدبلوماسية الاقتصادية أو التجارية، وأولئك الذين يمثلون "عملاء" أو مستخدمي هذه الخدمات، تعد الدبلوماسية الاقتصادية مجموعة متعددة من الممارسات، تهدف جميعها إلى تعزيز المصالح الاقتصادية الخارجية للبلد الأم. هناك زاوية رؤية اخرى تعتبر الدبلوماسية التجارية كمجموعة فرعية من الخلاصة الأوسع للدبلوماسية الاقتصادية؛ على سبيل المثال لن تشمل الدبلوماسية التجارية عادةً إدارة المساعدة الاقتصادية - سواء كمانح أو كمتلقي - ولكن من الواضح أن ذلك يقع ضمن عنوان الدبلوماسية الاقتصادية. قد ينطبق الشيء نفسه على إدارة العلاقات مع المنظمات الاقتصادية الدولية.

تبنى الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد وجهة نظر متشككة تجاه الدبلوماسية الاقتصادية والأدوات المستخدمة، لا سيما ما تعلق بدعم الصادرات ووكالات ترويجها ودعمها.

يعد تطوير الدبلوماسية الاقتصادية أحد مظاهر الدور الجديد وأهمية علم الاقتصاد الجغرافي في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، على عكس الحقبة التاريخية التي كان فيها العالم ثنائي القطب الذي سادت فيه الجغرافيا السياسية. الأساس الجديد للقوة الجيو-اقتصادية- القدرة على توليد المعرفة والموارد البشرية؛ تحويل قطاع الزراعة والسيطرة على الموارد؛ ترسيخ الطبقة الوسطى الحضرية وابتكارات الحكم؛ القدرة المالية للدول على تمويل القدرات العسكرية والبنية التحتية - دعمت ظهور حالتين نموذجيتين للقوة الجغرافية الاقتصادية في فترة ما بعد الحرب الباردة، الصين وألمانيا، اللتان تمكنت من تحويل قوتهما الاقتصادية إلى قوة سياسية وقدرات عسكرية(Berridge, 2005, p. 38).

بدأ إصلاح العمل الخارجي للدول منذ أواخر التسعينيات، بقيادة الدول الأكثر نشاطًا وتنافسية في الاقتصاد العالمي، وخاصة الولايات المتحدة والصين والهند والبرازيل والمملكة المتحدة والسويد وألمانيا، ولقد كان الخلاف بخصوص الحاجة إلى إصلاح وتكييف نموذج دبلوماسي تهيمن عليه القضايا السياسية والعسكرية، يتسم بالتوتر بين السعي وراء المصالح الاقتصادية والأهداف الاستراتيجية، كما أوضح غيرتز، والذي ساد خلال الحرب الباردة وتعزيز الانتقال إلى النموذج الذي يعين أكبر ذات الصلة بالقضايا الاقتصادية وإحداث توازن جديد مع القضايا السياسية. لا يعني التركيز الجديد على الدبلوماسية الاقتصادية حصرية أو هيمنة الاقتصاد، بل يعني توازنًا وتنسيقًا أفضل للأبعاد السياسية والاقتصادية للعمل الخارجي ، وليس ظهور سياسة خارجية تجارية(Berridge, 2005, p. 38).

ينصرف مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية إلى ما هو أبعد من المفهوم التقليدي للدبلوماسية التجارية، والذي يركز على ترويج الصادرات ويخضع للدبلوماسية السياسية، وقد تم تحليله من قبل مؤلفين مختلفين من وجهات نظر مختلفة. يرى Berridge و Jamesالدبلوماسية الاقتصادية على أنها:"عمل دبلوماسي لدعم قطاعي

الأعمال والتمويل في بلد معينمن خلال استخدام الموارد الاقتصادية لتحقيق هدف محدد للسياسة الخارجية".

ترتبط الدبلوماسية الاقتصادية بعملية صنع القرار الاقتصادي الدولي ، بحجة أن توصيفها لا يعتمد على الأدوات بل على محتواها والقضايا الاقتصادية المختلفة داخلها. من ناحية أخرى ، أشاروا إلى أن المفهوم ينطوي على تغيير نوعي في مواجهة الدبلوماسية التقليدية ، التي لا تنطبق قوالبها النمطية ، وتسليط الضوء على التفاعل بين الأبعاد المحلية والدولية للعملية ، والروابط بين الأبعاد السياسية والاقتصادية وتزايد أهمية الجهات الفاعلة غير السيادية وتفاعلها مع الدول التي لا تعتبر جهات فاعلة وحدوية. من وجهة نظر هؤلاء المؤلفين ، تحاول الدبلوماسية الاقتصادية إدارة ثلاثة أنواع من التوترات الأساسية :

- بين السياسة والاقتصاد ؛
- بين الدولة والجهات الفاعلة من غير الدول؛
- بين الضغوط الدولية والمحلية والمفاوضات الدولية وعمليات التفاوض المحلية(Bayne, 2007, p. 10).

2.2 .مكونات الدبلوماسية الاقتصادية

عادة الدبلوماسية الاقتصادية تتكون من ثلاثة عناصر :

- استخدام النفوذ السياسي والعلاقات لتعزيز و / أو التأثير التجارة الدولية والاستثمار، لتحسين أداء الأسواق و / أو إخفاقات السوق والحد من تكاليف ومخاطر المعاملات عبر الحدود؛

ق*استخدام الأصول الاقتصادية والعلاقات إلى زيادة تكلفة الصراع وتعزيز المنافع الم/تبادلة للتعاون وعلاقات مستقرة سياسيا، أي لزيادة الأمن الاقتصادي؛

- سبل تعزيز المناخ السياسي المناسب والبيئة الاقتصادية والسياسية الدولية لتسهيل وتأسيس هذه الأهداف. ويغطي هذا الحقل الفرعي المفاوضات المتعددة الأطراف وهو المجال من المنظمات والمؤسسات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية(WTO) ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والاتحاد الأوروبي (EU).الدبلوماسية الاقتصادية(van Bergeijk, 2009, p. 39).

الدبلوماسية الاقتصادية هي مجال الدبلوماسية التي تهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول سواء على الصعيد الثنائي أو الإقليمي أو متعدد الأطراف. الدبلوماسية الاقتصادية هي عملية صنع القرار والتفاوض في العلاقات الاقتصادية الدولية في القضايا الأساسية مثل التجارة والاستثمار والتمويل في الوقت الحاضر، هذا و تعد البيئة والتنمية من القضايا المهمة في الدبلوماسية الاقتصادية. وهو ينطبق على كل من التفاوض على الإطار الذي توجد فيه العلاقات الاقتصادية الدولية، أي القواعد والأنظمة والمعايير، كما تنعكس في الاتفاقات الملزمة أو الطوعية، وعلى المفاوضات المنفصلة التي تؤثر على إنشاء وتوزيع النشاط الاقتصادي الدولي(WorldBank, 2012, p. 76).

الفاعلون في الدبلوماسية الاقتصادية

تتميز الدبلوماسية الاقتصادية عن الدبلوماسية العامة بأنها تميل إلى إشراك المزيد من الجهات الفاعلة. في الدبلوماسية العامة، لا تزال وزارة الخارجية محورية في أي تحليل ليس هو الحال بالنسبة للدبلوماسية الاقتصادية. نادرًا ما تسيطر وزارات الخارجية على الدبلوماسية الاقتصادية، وغالبًا ما تكافح للاحتفاظ بدور أو حتى نظرة عامة على ما يجري. بالإضافة إلى مفهوم الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. هناك ستة فاعلين محددين نشطين في الدبلوماسية الاقتصادية، وهم: الدبلوماسي التجاري، والدبلوماسي الاقتصادي، ودبلوماسي الأعمال، ودبلوماسي الشركات، ودبلوماسي المنظمات غير الحكومية الوطنية، والدبلوماسي غبر الوطني للمنظمات غير الحكومية.

الجدول رقم 01 : وظائف وأدوار الجهات الحكومية وغير الحكومية

الفاعلون	المهام	الأدوار
الفاعلون الرسميون	الدبلوماسية الاقتصادية	دبلوماسيون اقتصاديون
	الدبلوماسية التجارية	دبلوماسيون تجاريون
الفاعلون غير الرسميون	دبلوماسية الشركات	الشركات الدبلوماسية
	دبلوماسية الأعمال	رجال الأعمال الدبلوماسيين
	المنظمات غير الحكومية الوطنية	المنظمات غير الحكومية الوطنية الدبلوماسية
	المنظمات غير الحكومية العابرة للحدود	دبلوماسيو المنظمات غير الحكومية عبر الوطنية

Source : (WorldBank, 2012, p. 77)

3. مستويات و مراحل تطور الدبلوماسية الاقتصادية

تختلف مستويات الدبلوماسية الاقتصادية تبعا للعديد من المؤشرات و الشروط، وهو واقع يجعل من للدبلوماسية الاقتصادية مراحل ايضا تتدرج الانظمة في بلوغها.

1.3 المستويات المتعددة للدبلوماسية الاقتصادية

يميز بوتنام Putnamذات المستويين والنظريات الأخرى تميز بين المستويين الدولي والمحلي وتفحص التفاعل بينهما، فضمن عملية صنع القرار المحلي، هناك تسلسل هرمي للجهات الفاعلة– الحكومية وغير الحكومية، والوطنية وغير الوطنية – التي تتفاعل فيما بينها. في المفاوضات الدولية هناك تفاعل مماثل بين المستويات المتعددة المتاحة في الدبلوماسية الاقتصادية.

- **الأحادية** : قد لا تبدو للأحادية للوهلة الأولى صلة بالدبلوماسية الاقتصادية لأنها لا تنطوي على مفاوضات. يعتبر العمل من جانب واحد قرارًا متعلقًا بالسياسة المحلية. ولكن من الواضح أن التحرر أو الحمائية من جانب واحد لهما تأثير على الاقتصادات الأخرى، من خلال توسيع أو تقييد الوصول إلى السوق المعنية للمستثمرين أو المصدرين من البلدان الأخرى.

الثنائية: تتألف من معاملات غير رسمية بين الدول حول مجموعة من القضايا ، أو اتفاقيات التجارة الثنائية الرسمية أو معاهدات الاستثمار. تعطي مزايا للشريك الأقوى كما تساهم الصفقات الثنائية في بناء اتفاقيات أكثر تعقيدًا على المستوى الإقليمي أو العالمي. يمكن أن تكون الثنائية مهمة في تحديد كيفية تفسير القواعد الإقليمية أو متعددة الأطراف .

- **الإقليمية:** على الرغم من أن الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية غالبًا ما تكون ذات دوافع سياسية، فإنها توفر أيضًا طريقة أسرع لفتح الأسواق. خاصة إذا ما كان ضمن مجموعة إقليمية من البلدان التي لها على نطاق واسع نفس مستويات التنمية والتفضيلات السياسية المماثلة، و بالنسبة للمصالح التجارية، قد يُنظر إلى الوصول إلى سوق إقليمي أكبر على أنه بديل لأسواق أوسع، أو كنقطة انطلاق للمنافسة الدولية.
- **تعددية الأطراف:** يجذب المستوى متعدد الأطراف للدبلوماسية الاقتصادية اهتمامًا أقلمن الإقليمية أو التعددية. لكن الهيئات متعددة الأطراف، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، و مجموعة الثماني ومجموعة العشرين والكومنولث، تخدم غرضين مهمين في الدبلوماسية الاقتصادية:

- يمكن أن توفر منتدى حيث تسعى الحكومات الوطنية إلى التوفيق بين الأهداف الاقتصادية المحلية والدولية، من خلال عملية تعاون طوعي.
- تمكّن الحكومات ذات التفكير المماثل من تطوير مواقف متفق عليها يمكن تعزيزها أو استيعابها في سياقات متعددة الأطراف أوسع. كانت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بمثابة منتدى للعمل التحضيري الذي وفر الأساس لاتفاقيات حول الخدمات والزراعة التي تعد عناصر أساسية لمنظمة التجارة العالمية.
- **أخيرًا** ، توفر الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف مشاركة جميع البلدان، على الرغم من أن هذا يجعلها مرهقة. وهو يتضمن الأنظمة المتجسدة في منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فضلاً عن مجموعة واسعة من المنظمات المتخصصة. تعد الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف مناسبة تمامًا لوضع القواعد المطرة للعلاقات باختلاف أنواعها .

دبلوماسية اقتصادية متعددة المستويات: تعني أن الحكومات تستفيد من التفاعل بين المستويات بطرق مختلفة. ستحدد البلدان مستويات مختلفة على أنها مناسبة لقضايا سياسية معينة: إقليمية للتجارة، للوصول إلى الأسواق المجاورة؛ متعدد الأطراف لموضوعات متخصصة مثل التهرب الضريبي والتهرب؛ ومتعددة الأطراف لقضايا البيئة العالمية ، بغية إشراك جميع البلدان.

يمكن تحويل المبادئ متعددة الأطراف للتطبيق الطوعي إلى أنظمة ملزمة في المستوى الإقليمي. يمكن أن توفر الاتفاقات الإقليمية بدورها نموذجًا للمعاهدات متعددة الأطراف أو قد تضع معايير تنظيمية لتطبيق أوسع(Bayne, 2007, p. 9).

2.3مراحل تطور الدبلوماسية الاقتصادية

هناك مراحل مختلفة من تطور الدبلوماسية الاقتصادية. أربعة مفاتيح تمثل معالم لتحديد المراحل و الفصل بينها و ذلك كالآتي:

- **المرحلة الأولى** هي مرحلة «الترويج"، حيث تركز على التوسع التجاري وترويج الصادراتوجذب الاستثمار الأجنبي.

- **المرحلة الثانية** تتعلق "بالربط الشبكي"، والتي تنطوي على تعبئة مجموعات من المؤيدين والمشاركين سواء في الدولة أو في الخارج (الشركات ، الجامعات ومراكز الفكر والغرف التجارية) في مجالات التجارة والاستثمار واقتناء التقنيات؛

- تركز **المرحلة الثالثة** من "الترويج القطري" على تعزيز صورة البلد و بالإضافة إلى سمعتها وشركاتها من أجل جذب الاستثمار والسياح؛

- **المرحلة الرابعة**، "المرحلة التنظيمية"، وتركز على الانتهاء و إدارة الاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف والثنائية و معاهدات الاستثمار(Bayne Nicholas, 2017, pp. 07-09).

بالرغم من أن لهذه المراحل منطق تسلسلي، إلا أنها تميل إلى التعايش في الزمان والمكان، كونها تمثل تطورًا نحو تأثير معقد ونظامي بشكل متزايد. وبالتالي تتميز بالتعايش والتداخل الجزئي بين المراحل المختلفة، وإن كانت بنسب مختلفة حسب درجة تطور النظام؛ في هذا السياق وتماشياً مع Bayne و Woolcock يمكن تحديد ثلاثة نواقل استراتيجية متشابكة بشدة للتفكير في العمل الخارجي، والتي يمثل تنفيذها تحديًا رئيسيًا للدول.

أولاً، هناك استمرارية الأبعاد الداخلية والخارجية. ألغت الظواهر العابرة للحدود الوطنية الحواجز بين المستويين الداخلي والخارجي،وأثارت تساؤلات عن الانقسامات التقليدية بينالسياسات المحلية التي تتبعها مؤسسات محددة والسياسة الخارجية التي طورتها الهياكل المتخصصة ذات المستويات العالية من عدم التنسيق ونقص التماسك؛ السياق الجديد يعني التفكير في الداخل والخارج كسلسلة متصلة من أجل تعزيز التماسك.

ثانيًا ، هناك نظرة شاملة للقضايا ونهج متعدد الفاعلين. ينطوي تعقيد القضايا التي يثيرها مجتمع المعرفة والقدرة التنافسية المنهجية على المستوى العالمي على معالجة المشكلات بطريقة متكاملة وشاملة. ومع ذلك، فإن هذا لا ييسره المنطق القطاعي والمجزئ الذي تنظم فيه الدول آليتها وتبتكر السياسات العامة، ومن ناحية أخربفهي تنطوي على تصميم عملية صنع القرار كعملية تشاركية متعددة الجهات الفاعلة .

ثالثًا ، هناك نهج متعدد المستويات، هناك حاجة إلى الاعتراف بشرعية وأهمية المستويات المختلفة للعمل الخارجي – العالمي، والإقليمي الكلي، والوطني، والإقليمي الجزئي، والمحلي–وإدارة العلاقات المعقدة بينهما، على عكس الرؤية المركزية القائمة على هيمنة الحكومة المركزية والمستوى الوطني.

تنامي ظاهرة شبه الدبلوماسية للحكومات خاصة في الدول التي كانت لهانجاحات مبهرة في الاستجابة لتحديات العولمة، وهي واحدة من أهم الاتجاهات في النظام الدولي الحالي. فهي تكمل وتعزز ولا تضعف العمل الخارجي للدول.(Bayne, 2007, pp. 95-96)

4 . الاقلاع الاقتصادي وشروط تحقيقه

يشكل الإقلاع الاقتصادي وسياساته أحد أهم الانشغالات الرئيسية لواضعي السياسات الكلية في مجموعة الدول النامية،وحجر الزاوية للعديد من الدارسات الأكاديمية.

1.4 .تعريف الاقلاع الاقتصادي

حسب (Rostow 1960) فإن وصف الانطلاق من حيث النمو الاقتصادي يطلق على بلد ما في حالة ما إذا كان قد طبق بشكل فعال تغييرات جذرية على موارده المتاحة وانطلق على طريق النمو الاقتصادي المستدام الممتد لعقود(Rostow, 1960).

يتمثل الاقلاع الاقتصادي في جوهره في تحقيق نمو سريع في مجموعة محدودة من القطاعات، حيث يتم تطبيق التقنيات الصناعية الحديثة. تاريخياً، تراوحت القطاعات الرئيسية في الإقلاع بين المنسوجات القطنية (بريطانيا ونيو إنجلاند)؛ إلى السكك الحديدية (الولايات المتحدة، فرنسا، ألمانيا، كندا، روسيا)؛ لقطع الأخشاب الحديثة والسكك الحديدية (السويد). بالإضافة إلى ذلك، ساعدت المعالجة الزراعية، والنفط، والصناعات البديلة للواردات، وبناء السفن، والتوسعات السريعة في الإنتاج العسكري على توفير الطفرة الصناعية الأولية.

يتميز الإقلاع عن الطفرات الصناعية السابقة بحقيقة أن التطورات السابقة والمتزامنة تجعل تطبيق التقنيات الصناعية الحديثة عملية مستدامة ذاتيًا وليست عملية فاشلة،ولا يجب الحفاظ على الزخم في القطاعات الرئيسية الثلاثة فحسب، بل يجب أيضًا توسيع فرق رواد الأعمال والفنيين، ويجب إضفاء الطابع المؤسسي على مصادر رأس المال بطريقة تسمح للاقتصاد بأن يعاني من صدمات هيكلية؛ لإعادة تخصيص مواردها الاستثمارية؛ واستئناف النمو.

مطلب أن يُظهر الاقتصاد هذه المرونة هو الذي يبرر تعريف الإقلاع على أنه احتضان فترة تقارب عقدين من الزمن، هذا وتتمثل إحدى النتائج والمظاهر الرئيسية للانطلاق في قدرة المجتمع على الحفاظ على معدل سنوي لصافي الاستثمار لا يقلعن 10%، ويجب الحفاظ على هذه النسبة قبل أن يصبح النمو سمة متأصلة في عادات المجتمع ومؤسساته، ومن الناحية غير الاقتصادية عادة ما يشهد الإقلاع تقدما اجتماعيًا وسياسيًا وثقافيًا للفئات الاجتماعية التي تسعى لتحديث الاقتصاد، وعلى هذا الأساس لا بد من إحداث ثقافات جديدة في المجتمع التقليدي(ROSTOW, 1959, p. 07)؛ و في حقيقة الأمر فأن القومية يمكن أن تكون عاملا اجتماعيا وقوة تحويلية على حد سواء،و التطور يمكن أن يتخذ أشكالا من التكيف المتبادل، بدلا من تدمير الجماعات التقليدية من قبل الجماعات الأكثر حداثة (أو إقصائها).

تناولت العديد من الأوراق البحثية تحديد عمليات الإقلاع بشكل تجريبي ، و أشرات في المجمل إلى اعتبار الانتقال على أنه الانتقال من حوالي صفر نمو (بين -0.5٪ و 0.5٪) إلى نمو "دائم" إيجابي مستدام (أعلى من 1.5٪) للفرد . من بين تجربة 127 دولة التي تم دراستها من قبل Easterly (2006) ، تم العثور على الإقلاع في تسعة منها فقط (باستخدام تعريف خط الأساس واختبارات المتانة). واعتبرت الدراسة يُقال إن بلدًا ما قد انطلق إذا تجاوز نمو نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي 3 ٪ لمدة 5 سنوات متتالية في غضون 10 سنوات من الإقلاع المحتمل من فترة الركود ، في حين أن الإقلاع ينتهي عندما ينخفض متوسط النمو إلى أقل من 3٪. ووجدوا أن 54.4٪ من 241 نوبة ركود في عيّنتهم المؤلفة من 146 دولة بين عامي 1950 و 2000 تبعتها عمليات إقلاع في غضون 10 سنوات ، مع 46.4٪ منهم شهدوا عمليات إقلاع "مستدامة" نسبيًا. لذلك حددت هذه الورقة عددًا كبيرًا جدًا من عمليات الإقلاع ، بمتوسط مدة 9.04 سنة فقط ، ويمكن اعتبارها تعريفًا عامًا جدًا لعمليات الإقلاع التي تفشل في التعرف على الجوهر الحقيقي لعمليات الإقلاع وإمكانية النمو الاقتصادي المستدام لعقود(Asterly, 2006, pp. 289-318).

الإقلاع الدائم يمكن اعتباره من مصائد الفقر نادر بالفعل ومقتصر في الغالب على الاقتصادات الآسيوية. لقد اختارت الأوراق التي حاولت تحديد عمليات الإقلاع والهبوط بشكل تجريبي حتى الآن قواعد التجربة التي أدت إلى عدم الاتساق أو الإفراط في تحديد عمليات الإقلاع التي غالبًا ما تكون غير مستدامة.

2.4 خصائص ومميزات الاقلاع الاقتصادي

مضمون مرحلة **الاقلاع الاقتصادية** الذي أورده الاقتصادي روستو في نظريته حول مراحل النمو، ينص على أن البلد يتجاوز خلال هذه المرحلة العراقيل والمعيقات التي تحول دون تحقيق النمو الاقتصادي، حيث يتضاعف الاستثمار وتنمو الصناعة والفلاحة، فهي مرحلة الشروع في تحقيق الثورة الصناعية وتختص بتراجع الأنشطة الاقتصادية التقليدية مقابل نمو الأنشطة الحديثة والصناعة المعملية، وتركيز شبكة نقل متكاملة وظهور البنوك القوية.

يمكن ايجاز خصائص مرحلة الإقلاع عند روستو في النقاط التالية:

- مرحلة قصيرة نسبيا تتراوح مدتها من 29 إلى 39 سنة.
- حدوث انقلاب جذري في فنون الإنتاج.
- نمو الدخل الوطني وتحقيق نمو اقتصادي بمعدل 2..٪
- وجود قطاعات ذات نمو قوي تتميز بالتركيز والقطبية.
- المناخ السياسي والمؤسساتي الملائم.
- ارتفاع معدل الاستثمار الصافي من 5 ٪أو أقل إلى أكثر من 19..٪

- النهوض بالزراعة والتجارة ووسائل النقل.

- بروز صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة.

- بروز إطارات سياسية واجتماعية مواتية إلى حد كبير ودافعة للنمو المستدام ذاتيا(حكيم، بوحرب، 2021، صفحة 07).

3.4 .الشروط المسبقة للإقلاع

لقد نشأت الشروط المسبقة الأولية للانطلاق في أوروبا الغربية من سمتين لعالم ما بعد القرون الوسطى اللتين تفاعلتا وأعزتا بعضهما البعض: التطور التدريجي للعلم الحديث والموقف العلمي الحديث. والابتكار الجانبي الذي جاء مع اكتشاف أراضٍ جديدة وإعادة اكتشاف القديم، متقاربًا مع الدافع لخلق تقنية جديدة في نقاط استراتيجية معينة. إن اتساع السوق – داخل أوروبا وخارجها – لم يجلب التجارة فحسب، بل أدى إلى زيادة التخصص في الإنتاج، وزيادة التبعية الإقليمية والدولية، وتوسيع مؤسسات التمويل، وزيادة حوافز السوق لخلق وظائف إنتاج جديدة. تم تعزيز العملية برمتها من خلال التوسع في التجارة والمستعمرات للمنافسة الأسرية القديمة للسيطرة على الأراضي الأوروبية .

أ - تراكم رأس المال الاجتماعي العام ، لا سيما في مجال النقل وهو ضروريًا ليس فقط للسماح بإنشاء سوق اقتصادية وطنية وباستغلال الموارد الطبيعية بشكل منتج، ولكن أيضًا للسماح للحكومة بالحكم بشكل فعال.

ب- ثورة تكنولوجية في الثقافة الزراعية. أسفرت عمليات السعي لتوفير الشروط المسبقة عن زيادة في عدد السكان وزيادة غير متناسبة في عدد سكان المناطق الحضرية، و كانت زيادة الإنتاجية في الزراعة بشكل عام شرطًا ضروريًا لمنع اختناق عملية التحديث.

ت- التوسع في الواردات الممولة من إنتاج وتسويق أكثر كفاءة لبعض الموارد الطبيعية بالإضافة إلى الواردات الرأسمالية حيثما أمكن ذلك. كان الوصول المتزايد إلى النقد الأجنبي مطلوبًا للسماح للمنطقة أو الأمة الأقل تقدمًا بزيادة المعروض من المعدات والمواد الخام الصناعية التي لا تستطيع توفيرها بنفسها.

في إطار هذه الأشكال الثلاثة من التنمية القطاعية، والتي تنتج أسواقًا جديدة ومدخلات جديدة للصناعة، يمكن أن تبدأ الجيوب الصغيرة في البداية للنشاط الصناعي الحديث في التوسع، ومن ثم الحفاظ على التوسع، بشكل أساسي من خلال استرداد الأرباح. وقد تطلبت هذه التطورات التقنية، بدورها، تغييرات سابقة أو متزامنة في الأبعاد غير الاقتصادية للمجتمع التقليدي:

- رغبة المجتمع الزراعي في قبول التقنيات الجديدة والاستجابة لإمكانيات الأسواق التجارية الموسعة ؛

- وجود وحرية تشغيل مجموعة جديدة من رواد الأعمال الصناعيين؛

- حكومة وطنية قادرة ليس فقط على توفير بيئة سلمية تشجع أنشطة التحديث الجديدة ولكنها أيضًا قادرة

وراغبة في تحمل درجة من المسؤولية المباشرة لبناء رأس المال الاجتماعي العام (بما في ذلك تمويلها).) ؛ لسياسة تجارية مناسبة ؛ وغالبًا أيضًا لنشر تقنيات زراعية وصناعية جديدة(ROSTOW, 1959, pp. 07-09).

5.تقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية في الجزائر في تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الجزائر

إثر أزمة كورينا 2020 تعالت الأصوات المنادية بضرورة تحقيق إقلاع اقتصادي و ضرورة توسيع الآفاق الاقتصادية للجزائر، واستغلال كل المقومات الكفيلة بتحقيق ذلك بما في ذلك تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية بهدف رفع قدرات التصدير وتنويع الاقتصاد في إطار برنامج الإنعاش .

و لابأس أن نستعرض الخطوط العريضة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2020 – 2030 و الذي يمثل الخطة التي تسعى من خلالها الجزائر تحقيق اقلاع .

1.5 برنامج الانعاش الاقتصادي :

على العموم يتمحور برنامج الانعاش الاقتصادي:

أ. **تعزيز دعائم الانعاش الاقتصادي :**يتمثل الهدف الأساسي لبرنامج الانعاش الاقتصادي في تعزيز المالية العامة و تمويل فرص الانعاش الاقتصادي ضمن منضور الاستثمار و التنوع، من أجل الحفاظ إلى توازن المالية العمومية و تشجيع النمو الاقتصادي.

- عصرنة النظام المصرفي و المالي من خلال التوفر على قطاع مصرفي؛
- إصلاح القطاع العمومي التجاري و تحسين حوكمة القطاع العمومي واعادة هيكلته؛
- تحسين جاذبية مناخ الاستثمار بإزالة كل العراقيل التي تعيق الاستثمار وتعزيز رقمنة كل الادارات؛
- ترقية إطار تطوير المؤسسة و المقاولاتية، و توفير بيئة أعمال مناسبة ومحفزة ضامنة للشفافية و الابتكار والانتاجية و تنويع الاقتصاد، وذلك من خلال إدراج المقاولاتية الابتكارية في الأطوار التعليمية.
- تعزيز اندماج القطاع الموازي ضمن القنوات الرسمية، و تسخير كل موارد هذاالقطاع وإدماجها ضمن القنوات المشروعة للاقتصاد.

ب- تطوير القطاعات المساهمة في التنمية و النمو الاقتصادي:و التي على رأسها:

- قطاع الطاقة و قطاع المناجم؛
- تطوير الشعب الصناعية الواعدة من خلال تطوير إطار تنظيمي للمؤسسات الصناعية؛
- ومحاولة تحديث قطاع الفلاحة و الصيد البحري من خلال تكثيف الانتاجية و ترقية الاستثمار الفلاحي الخاص من أجل تحقيق أمن غذائي أفضل؛
- وتطوير الصناعة الصيدلانية بالشكل الذي يضمن تحقيق أمن صحي؛
- تطوير قطاع السياحة واقتصاد الثقافة بخطة جوهرها دعم الاستثمار السياحي و عصرنة الحظيرة الفندقية .

ج- سياسة تجارية لصالح الواردات خارج المحروقات ، وذلك من خلال:

- تثمين الانتاج الوطني و ترشيد الواردات ؛
- تعزيز قدرات التصدير؛
- ترقية الصادرات و تسهيل فعل التصدير؛
- تحيين و تطوير الاتفاقيات التجارية الخاصة بالتبادل الحر؛
- تطهير المجال التجاري؛
- عصرنة و تعزيز أداة الرقابة ؛
- ترقية التشغيل ومكافحة البطالة من خلال مقاربة اقتصادية؛
- تطوير منشآت الدعم الأساسية(الأول، 2011، الصفحات 25-52) .

2.5 محاولة تشخيص واقع الدبلوماسية الجزائرية في ظل برنامج الانعاش الاقتصادي

يشمل تشخيصنا لهذا الدول النقاط التالية :

1.2.5 معالم الدبلوماسية الجزائرية

تعتبر الشراكة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD) من أهم تجليات النشاط الدبلوماسي الاقتصادي للجزائر في افريقيا حيث تعتبر الجزائر طرفا أساسيا في بعث مبادرة النيباد التي تمثل منطلقا لتحقيق التنمية المستدامة في افريقيا من خلال إعداد خطة تنموية في القارة عرفت باسم الألفية الجديدة وتركزت على مبدأ المشاركة حيث تم تحديد القطاعات التي يجب أن تكون لها الأولوية في جذب الاستثمارات الأجنبية، وتوجه القطاع الخاص إليها وهي قطاع التكنلوجيا الجديدة و المعلومات و الاتصالات و تعزيز الأمن(مزياني، 2019، الصفحات 201-202).

على مستوى المشاريع الكبرى لتحقيق التكامل الاقليمي و الاتصال فقد قطعت الجزائر أشواطا مهمة في مشروع الطريق العابر للصحراء المرفق بمشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مرورا بالجزائر و النيجر ، إضافة إلى تنفيذ الجزء الخاص بالجزائر من مشروع شبكة الألياف البصرية الرابط بين الجزائر أيوجا.

على المستوى الثنائي تجلت الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية من خلال :

- مسح الديون بقيمة 902 مليون دولار في 2010 لـ 14 دولة افريقية عضو في الاتحاد الأوروبي؛
- توقيع الاتفاقيات الثنائية؛
- مشاريع استثمارية و التي من بينها الاستثمارات النفطية لسوناطراك في الدول الإفريقية وواستثمارات كوندور و مجمع سيفيتال(مزياني، 2019، صفحة 202).

2.2.5 التوجهات الحديثة للدبلوماسية الجزائرية في ظل برنامج الانعاش الاقتصادي

قامت الجزائر بإدخال العديد من التعديلات الهادفة إلى تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية، حيث تم تنصيب ثلاثة مصالح:

- **مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية: وهي** حلقة التواصل مع الدوائر الوزارية ومختلف المؤسسات والهيئات الوطنية المدعمة لتنمية الاقتصاد بخصوص تنسيق أعمالها على المستوى الدولي ومرافقة المؤسسات الجزائرية غي مساعيها الرامية إلى ولوج الأسواق الخارجية. تضم مديريتين فرعيتين :المديرية الفرعية لتحليل وتسيير المعلومة التجارية؛المديرية الفرعية لمتابعة البرامج وترقية المبادلات التجارية
- مكتب الإعلام وترقية الاستثمارات والصادرات .
- شبكة المكلفين بالشؤون الاقتصادية و التجارية على مستوى البعثات الدبلوماسية و القنصلية.

إضافة إلى ما سبق تم اتخاذ إجراءات لدعم الصادرات نذكر منها:

- إنشاء للصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE) والذي يتكفل بجزء من التكاليف المتعلقة بنقل المنتجات الموجهة للعرض وكذا تكاليف مشاركة الشركات في المعارض والصالونات في الخارج؛
- قرارات جديدة تعزز من التسهيلات الجمركية؛
- تقديم التسهيلات البنكية اللازمة للمصدرين.

وجاء في مخطط الحكومة في شقه المتعلق بالجانب الدبلوماسي بأن نشاط الجزائر في هذا المجال "سيتركز خلال السنوات القادمة، على الدفاع عن مصالح الأمة والمساهمة في استتباب الأمن والاستقرار الإقليميين، وتعزيز الروابط مع إفريقيا والوطن العربي، وتنمية الشراكة والسلم في العالم، وإعادة نشر الدبلوماسية الاقتصادية في

خدمة التنمية"(شنوف، 2021).

3.2.5 مؤشرات على تأثير الدبلوماسية الاقتصادية على تسريع معدلات النمو

نشير إلى أن الدبلوماسية الاقتصادية و بعد مرور سنة على بداية التطبيق للبرنامج و على الرغم من الأزمة التي عصفت بالاقتصاد الجزائري وكل اقتصاديات العام على اختلاف أنواعها و أحجامها و المتمثلة في أزمة كوفيد 19 إلا أن بوادر نجاح الدبلوماسية الاقتصادية في تفعيل عملية التصدير قد بدأت تظهر فقد حققت الصادرات خارج قطاع المحروقات بالنسبة للثمانية أشهر الأولى من سنة 2021 زيادات بمعدلات نسبية معتبرة مقارنة بنظيرتها من السنة الماضية تتجلى فيما يأتي :

صادرات الثمانية أشهر الأولى من سنة 2021 ارتفعت بمعدل 118% حيث بلغت 2,9 مليار دولار فيما تم تسجيل 1,34 مليار دولار في نفس الفترة من السنة الماضية؛ نفس الشيء كان بالنسبة للسبعة أشهر التي سجلت ارتفاع بنسبة 108% (2,47 مليار دولار). معدل الصادرات خارج المحروقات بلغ 12,3% من القيمة الإجمالية للصادرات ؛ وهو معدل لم يسبق تحقيقه .

إضافة إلى أن معدل النمو ارتفع إلى حوالي 4 % و من المتوقع أن يتواصل هذا النمو إلى وتوقعت موازنة الجزائر 2022 أن تصل نسبة نمو الاقتصاد إلى حدود 3.3 % ، في مقابل توقعات باستقرار نمو قطاع المحروقات إلى 4 %، و4.5 % بالنسبة للزراعة و4.1 % لقطاع الصناعة.

و الجدول الموالي يوضح تطور معدلات النمو الحقيقة و معدلات النمو خارج المحروقات .

جدول رقم 02 تطور معدلات النمو خلال الفترة 2017 – 2022

البيان	2017	2018	2019	2020	2021*	2022*
بالنسبة للناتج الداخلي الخام	%1.3	%1.2	%0.8	%2.6-	%3.9	%3.3
بالنسبة للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	%2	%3.0	%2.4	%0.9-	%2.4	3.7%

* قيم تقديرية

المصدر:(عيسى، 2020، صفحة 165)

لكن وفي مقابل ذلك، مشروع قانون المالية لعام 2022 في الجزائر عجزا "تاريخياً" وغير مسبوق، تم تقديره بنحو 4100 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 30 مليار دولار.

أرجعت الحكومة الجزائرية ذلك إلى ارتفاع النفقات مقارنة بالإيرادات، حيث أشارت إلى أن الإيرادات الإجمالية ستبلغ 5683 مليار دينار أي 43 مليار دولار أمريكي، مقابل نفقات كلية تصل إلى 74 مليار دولار.

ولم يسبق أن تجاوز عجز الموازنة العامة في الجزائر سقف 22 مليار دولار رغم كل الأزمات المالية التي مر بها، فيما يرجعه الخبراء الاقتصاديون إلى أحد تداعيات جائحة كورونا، وتعطل المشاريع التنموية وتراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السوق الجزائرية.

ما يلاحظ في الأرقام سابقة الذكر أن الجزائر تتوقع تحقيق في سنتي 2021 و 2022 معدلي نمو 3.9 %و 3.3 %على التوالي وهي معدلات تمثل بداية التعافي و بداية تحقيق وتجسيد خيارات تحقيق الإقلاع الاقتصادي على أن يصل معدل النمو في قادم السنوات إلى حدود 6 % .

على أن تستمر الظروف على حالها مع توفر عوامل مساعدة على تجسيد المخطط و على دعم الدبلوماسية الاقتصادية لهذا المسار.

6.متطلبات تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في تحقيق الاقلاع الاقتصادي

سعت الدول ذات السيادة إلى مواجهة التحديات الناشئة عن فقدان مركزها للسلطة واحتكارها كجهات فاعلة في النظام الدولي من خلال مجموعة من الاستراتيجيات المتنوعة للغاية، و هي استراتيجيات نراها ناجعة لتحسين مستويات الدبلوماسية الاقتصادية وتعزيز دورها في تحقيق الاقلاع الاقتصادي، وأول ما نوصي به هو تسريع تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي، فالفترة المحددة للتطبيق 2020 – 2030 و هي الفترة التي يجمع الخبراء على ا تشمل :ها فترة ستشهد أزمات متتالية للاقتصاديات الدولية، وهي في نفس الوقت فترات هامة لاقتناص الفرص الناتجة عن تباطؤ بعض اقتصاديات بعض الدول.

- المشاركة في عمليات التكامل الإقليمي الكلي، والجمع بين الموارد والجهود مع الدول الأخرى من أجل تقليل مواطن الضعف ومواجهة تحديات العولمة بشكل أفضل؛
- اكتشاف نماذج جديدة للتعاون والتحالفات مع الجهات الفاعلة من غير الدول، واعتماد نماذج التنظيم المشترك التي تتعايش مع النماذج التقليدية للتنظيم غير المتجانس، مما يعزز فعالية القواعد؛
- إصلاح وتحسين نظام الحوكمة من خلال تعزيز اللامركزية داخليا، من أجل إنشاء العديد من مراكز القرار التي تستفيد من الدينامية الإقليمية والمحلية وكذلك الابتكار وتدعيم الإقليمية؛
- توسيع شبكات المعرفة؛ أو من خلال تعزيز إصلاح هياكل الدولة وتعزيز المرونة في الاستجابة للتغيير والشفافية والمساءلة؛
- التعجيل بالإصلاحات الهيكلية من أجل انتقال أقوى إلى اقتصاد المعرفة وتعزيز القدرة التنافسية في الاقتصاد العالمي؛
- تفعيل العلاقات الثنائية و استغلال مناطق التبادل الحر خاصة منطقة التبادل العربي الحر، لتعزيز التجربة البينية العربية، و محاولة إنشاء مناطق تبادل حر ذات بعد إفريقي جنوبي .
- استغلال فرص إعادة توزيع قواعد النفوذ في القارة الإفريقية والتي تشهد إعادة التموقع الاقتصادي والسياسي و ذلك من خلال عقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة مع بعض الدول الإفريقية التي يمكن أن تمثل أسواقا لبعض المنتجات الصناعية و الزراعية الجزائرية؛
- العمل على بعث إشارات ايجابية للمستثمرين الأجانب (مرونة تشريعية، تفضيل ضريبي ، توفير بنية تكنولوجية ..الخ) ، و التركيز على استقطاب تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ؛
- دعم مصادر الحصول على سلاسل التوريد من الدول العربية و الإفريقية وحتى الآسيوية بما يضمن استمرارها و عدم انقطاعها من خلال عقود ملزمة و واضحة و تتوفر في طياتها على كل جوانب المتعلقة بالمعاملات و بكل ما يتعلق بالعقوبات المتعلقة؛
- تكثيف المساعي الدبلوماسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك باعتباره مطية للوصول إلى التكنولوجيا الحديثة، و منبعا لتوفير التمويل المرن و الكافي، وآلية لتطوير القدرات الإدارية للمشاريع الاقتصادية باختلاف

أنواعها وأحجامها، إضافة إلى كون أن هذا النهج يدعم التنافسية الصناعية و يبعث بإشارات استثمارية إيجابية؛ إضافة إلى أن مسعى تنمية القدرات المحلية بشكل حاسم على الوصول إلى التقنيات الإنتاجية الجديدة التي لا يمكن كسب بعضها إلا باستقطاب استثمارات أجنبية؛

- محاولة تسريع عملية تنفيذ عملية الإنعاش الاقتصادي و ضخ المزيد من الخطط الهادفة لتسريع معدلات النمو، في ظل الأوضاع الاقتصادية المحلية و الدولية التي يسودها التضخم المستورد الدائم الذي قد يمتد إلى غاية 05 دورات اقتصادية، وهو أوضاع ملائمة لتنفيذ خطط الإنعاش الاقتصادي في الدول المصدرة للطاقة .

- تنمية فرص استغلال المشاريع الاقتصادية الكبرى و التي من بينها طريق شرق - غرب و الطريق السيار شمال – جنوب ومختلف الموانئ ذات الحجم الكبير ، و ايجاد صيغ لاستغلالها في دعم الدبلوماسية الاقتصادية، و إدخالها في مختلف الاتفاقيات الثنائية و الاتفاقيات الاقليمية بالشكل الذي يدعم فرص التنويع الاقتصادي وفرص تنمية التجارة الخارجية؛

- ضرورة تبني استراتيجية صناعية مبنية على أسس علمية تعمل على إحداث تغيرات جذرية في عجلة الانتاج الصناعي تحضيرا لتحقيق ثورة صناعية بما يتوافق و متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي، وذلك أسوة بالعديد من التجارب التي حققت إقلاعا اقتصاديا، فتحديث قطاع الصناعة يمثل مدخلا لتحقيق قاعدة مادية ومنصة تقنية للنهوض بباقي القطاعات الأخرى، كما يجب أن تتركز الجهود الدبلوماسية لخدمة هذا المسعى وتثمينه، و ذلك بتسهيل مدخلاته و تعزز فرص نجاح مخرجاته .

7.خاتمة

الإقلاع الاقتصادي هو أحد المواضيع التي تمثل حقلا علميا للعديد من الأدبيات الأكاديمية التي تعنى بقضايا النمو الاقتصادي في الدول خاصة النامية منها، و التي ارتكزت أساس على مخرجات نظرية روستو التي تمثل حجر الزاوية التي بنيت عليها العديد من التصورات لتحقيق الاقلاع في البدان النامية .

توصلنا من خلال هذه الدراسة الى النتائج التالية :

- تطوير دعم دور ترقية القطاع الصناعي في تحقيق الاقلاع الاقتصادي تعتمد على ترقية الصناعات التي تخدم التوجه للذكاء الاصطناعي و الصناعات ذات الأولوية التي تمتلك فيها الجزائر مقومات نمو من خلال تشجيع الابتكار وتطوير البنية التحتية التكنولوجية؛

- يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلال في الهيكل الصناعي يتجسد في عدم التوازن بين الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية،إضافة إلى أن النمو الاقتصادي في الجزائر يتعلق بشكل كبير على الصناعة الاستخراجية، وهو ما دفع المشرع الجزائري إلى تبني خطة إنعاش تخدم مبدأ التنويع الاقتصادي، و تسرع من معدلات النمو الاقتصادي؛

- الدبلوماسية الاقتصادية بإمكانها احتلال مكانة أكثر أهمية في تعزيز فرص الاقلاع الاقتصادي في ظل برنامج الانعاش الاقتصادي 2020 – 2030 من خلال العمل على بعدين، يتمثل أولاهما في العمل على توفير شروط ملائمة لسلاسل التوريد خاصة للنشاط الصناعي، و البعد الثاني يرتبط بالمصب و المتعلق بتوفير أسواق واعدة تسمح بتصريف المنتجات الجزائرية ؛

- تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الجزائر يستوجب البحث عن محركات مستقرة للنمو ، يمكن توفيرها ن خلال القطاعات المستهدفة من برنامج الانعاش الاقتصادي و إعلان استراتيجية للتخلي التدريجي عن الاعتماد على تصدير النفط الناضب، و الذي يمكن توجيهه للداخل و تحويله لمرتكز تقوم عليه مساعي التحديث الصناعي.

- مستويات الدبلوماسية الاقتصادية و مؤشرات تطورها ينبغي أن تخدم التوجهات الاقتصادية و أن تسير بالتوازي مع سياسات التوسع، و ذلك بالشكل الذي يخدم الجانبين الداخلي والخارجي في شتى النواحي الاقتصادية.

- الثورة الصناعية تستوجب إعادة تأهيل المؤسسات الصناعية ورفع قدراتها الانتاجية و التسييرية، وهذا باعتماد منهج تدريب المورد البشري كمدخل لتحقيق ذلك ، مع مأسسة شتى الأنشطة.

- استراتيجية دعم الدبلوماسية الاقتصادية وتعزيز دورها في تحقيق الإقلاع الاقتصادي تعتمد على ترقية مستويات هذه الدبلوماسية و الجهات الفاعلة فيها، كما يجب التركيز على المناطق تمتلك فيها الجزائر نفوذا أو علاقات قوية، مع فتح آفاق لعلاقات جديدة وفق رؤية واضحة و مدروسة ؛

قائمة المراجع

1. Asterly, W. (2006). Reliving the ‘50s: The Big Push, Poverty Traps, and Takeoffs in Economic Development. *Journal of Economic Growth, 11*(2), 289–318.
2. Bayne Nicholas, W. S. (2017). *The new economic diplomacy:Decision-making and negotiation in international economic relations* (éd. Fourth Edition). London: Routelege.
3. Bayne, N. a. (2007). *The New Economic Diplomacy decision-making and negotiation in international economic relations* (éd. 2nd edition). Ashgate.
4. Berridge, G. ,. (2005). *A Dictionary of Diplomacy Ed.* Basingstoke: Palgrave Macmillan.
5. Raymond Saner, L. Y. (2003). *International Economic Diplomacy : Mutation in Post-Modern times.* Leicester: Spencer Mawby, University of Leicester Managing Editor.
6. ROSTOW, W. W. (1959). The Stages of Economic Growth. *The Economic History Review, Vol. 12*(01), 07.
7. Rostow, W. W. (1960). *The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto.* New York: Cambridge University Press.
8. van Bergeijk, P. A. (2009). Economic Diplomacy and Economic Security. *NEW FRONTIERS FOR ECONOMIC DIPLOMACY*, 39.

9. WorldBank, T. (2012). *Economic Diplomacy-Enhancing Functional Capabilities: Imperatives for Bangladesh.* washigton: The World Bank.

10. بلخرشوش ايمان، بوحرب حيكم. (2021). ماهية الاقلاع الاقتصادي وشروط تحقيقه، الكتاب الجماعي حول الاقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل اختلالات التوازنات الاقتصادية نتيجة جائحة كورونا (كوفيد *2019*). سوق أهراس: جامعة.

11. رضا شنوف. (2021). الجزائر تستحدث 7 مناصب مبعوثين خاصين لدعم نشاطها الدبلوماسي. جريدة القدرس العربي(20 نوفمبر).

12. عيسى ,س .(2020) .قراءة في مؤشرات الاقتصاد الجزائري في ظل انخفاض اسعار البترول وتداعيات جائحة كورونا)الفترة *(2021 – 2017*، كتاب جماعي حول فرص و تحديات الاقلاع الاقتصادي.كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سوق اهراس.

13. فيروز مزياني. (2019). الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الاقليمية و الدولية ، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية. *08*(15)، 201-202.

14. مصالح الوزير الأول. (2011). مخطط عمل الحكومة من جل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهوري. الجزائر.